



الإشارة: ه.س.ر.ف/ ديوان 2022/21951

التاريخ: 2022/10/25

حضرة السادة بورصة فلسطين المحترمين  
حضرة السادة شركات الأوراق المالية المحترمين  
حضرة السادة شركات التأمين المحترمين  
حضرة السادة شركات التأجير التمويلي المحترمين

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: تعميم قرار بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر  
والدول تحت المتابعة المعززة.

بالإشارة الى الموضوع أعلاه، واستناداً إلى أحكام القرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبناءً على القرار الصادر عن السادة وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3) بشأن قوائم الدول عالية المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة.

ولحماية النظام المالي من اية مخاطر تتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو انتشار التسلح، يتوجب على كافة القطاعات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة تنفيذ متطلبات القرار أعلاه، واتخاذ التدابير اللازمة بمقتضاه.

كما وتنوه الهيئة، لضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة بأوجه قصور أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدول المدرجة في القائمة الرمادية وذلك عند اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما ويجب ان يتم تطبيق النهج القائم على المخاطر الذي يأخذ بعين الاعتبار كافة عوامل المخاطر المتعلقة بالعملاء، والمنتجات والخدمات والعمليات، وقنوات التسليم، والدول والمناطق الجغرافية بحيث تكون الإجراءات المتخذة متناسبة ومتسقة مع نتائج تحليل المخاطر المختلفة وطبيعة تلك المخاطر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام



براق النابلسي  
المدير العام



- مرفق قرار رقم (2022/3) الصادر عن وحدة المتابعة المالية بتاريخ 2022/10/24.

- نسخة الإدارة العامة للأوراق المالية.

- نسخة الإدارة العامة للتأمين.

- نسخة الإدارة العامة للرهن العقاري والتأجير التمويلي.



قرار رقم (2022/3)

صادر عن وحدة المتابعة المالية

بتاريخ 2022/10/24 م

بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

استناداً إلى احكام قرار بقانون رقم (39) لسنة 2022 م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (20) والفقرات (3، 4) من المادة (30)، وبناءً على قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (8/ج/4/2016) الصادر بتاريخ 2016/12/01 م، بشأن تفويض وحدة المتابعة المالية بنشر قائمة الدول عالية المخاطر والتي تصدر بشكل دوري عن مجموعة العمل المالي (FATF)، ولاحقاً لما تقرر عن المجموعة منذ تاريخ 2020/02/21، وحتى تاريخ 2022/10/21 م، وعطفاً على قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (ت/5/2020) الصادر بتاريخ 2020/02/24 م بشأن الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة، ولاحقاً إلى قرار وحدة المتابعة رقم (2020/1) بتاريخ 2020/02/25 م والقرارات اللاحقة له بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة. وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة، تقرر ما يلي:

## أولاً

## قائمة الدول مرتفعة المخاطر (القائمة السوداء)

تعديل قائمة الدول عالية المخاطر (القائمة السوداء) المنصوص عليها في قرار الوحدة رقم (2022/2) وذلك بإضافة (جمهورية اتحاد ماينمار (ماينمار))، وعليه يجب على كافة المؤسسات المالية والاعمال والمهين غير المالية المحددة في دولة فلسطين اتخاذ الإجراءات التالية تجاه الدول عالية المخاطر:

الدولة	الإجراءات المطلوبة تجاه الدول
- جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية).	1. تطبيق العقوبات المالية المستهدفة بما ينسجم مع احكام المرسوم التنفيذي رقم (2022/14) بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن. 2. إيلاء اهتمام خاص للعلاقات التجارية والمعاملات مع تلك الدول، بما في ذلك الشركات والمؤسسات المالية، وتطبيق الإجراءات المضادة التالية:
- الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إيران).	أ. اتخاذ اجراءات العناية الواجبة المعززة على علاقات العمل والعمليات مع تلك الدول (كجزء من التدابير المضادة)، وبما يتناسب مع المخاطر الناشئة فيها، وذلك وفق تفاصيل المواد (26، 27) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (2) لسنة 2022 م الخاصة بالمؤسسات المالية، والمواد (24، 25) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (1) لسنة 2022 م الخاصة بالأعمال والمهين غير المالية المحددة.



<p>ب. تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذا البند عند التعامل مع أي جهة تعمل بالنيابة عن الشخص الطبيعي أو الاعتباري بما فيها الشركات أو المؤسسات المالية العاملة في تلك الدول.</p> <p>ج. تعزيز آليات الإبلاغ المعتمدة لدى المؤسسة المالية أو إحدى الأعمال والمهنيين غير المالية، بما يشمل زيادة التعاون بين الموظفين وسرعة تزويد البيانات لمسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل المؤسسة المالية أو إحدى الأعمال والمهنيين غير المالية، وذلك لضمان عدم تنفيذ أي عملية أو معاملة يشتبه بأنها تتضمن جريمة غسل الأموال أو إحدى الجرائم الأصلية المرتبطة بها أو تمويل الإرهاب، وإبلاغ الوحدة بصورة فورية ودون تأخير عن هذا الاشتباه، وتزويدها بكافة البيانات المتعلقة بمحاولة إبرام تلك العمليات، مع ضمان سرية الإبلاغ وعدم اشعار العميل.</p> <p>د. عدم إنشاء فروع أو مكاتب تمثيلية أو شركات تابعة في تلك الدول.</p> <p>هـ. عدم الاعتماد على أطراف ثالثة متواجدة في تلك الدول في اتخاذ أي من إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء.</p> <p>و. عدم إنشاء أي علاقات مراسلة مصرفية أو علاقات مراسلة مشاهمة مع المؤسسات المالية في تلك الدول.</p>	
<p>1. تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على علاقات العمل والعمليات مع ماينمار، وبما يتناسب مع المخاطر الناشئة في الدولة، وذلك وفق تفاصيل المواد (26، 27) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (2) لسنة 2022م الخاصة بالمؤسسات المالية، والمواد (24، 25) من تعليمات اللجنة الوطنية رقم (1) لسنة 2022م الخاصة بالأعمال والمهنيين غير المالية المحددة.</p> <p>2. عند تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة، يجب ضمان عدم تعطيل تدفقات الأموال للمساعدة الإنسانية وأنشطة المنظمات غير الربحية المشروعة والتحويلات المالية.</p>	<p>جمهورية اتحاد ماينمار (ماينمار).</p>

### ثانياً

#### قائمة الدول تحت المتابعة المعززة (القائمة الرمادية)

تعديل قائمة الدول تحت المتابعة المعززة (القائمة الرمادية) المنصوص عليها في قرار الوحدة رقم (2022/2) وذلك بحذف كل من (جمهورية نيكاراغوا، جمهورية باكستان الإسلامية (الباكستان)) من القائمة، وإضافة كل من (جمهورية كونغو الديمقراطية، جمهورية موزمبيق، جمهورية تنزانيا) لتصبح القائمة كما بالجدول أدناه، والأخذ بعين الاعتبار المخاوف المتعلقة



بأوجه القصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذه الدول (وفقاً للملحق المرفق بهذا القرار) وذلك عند اجراء التقييم الذاتي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يشمل تحديد وتحليل وتقييم تلك المخاطر.

الرقم	اسم الدولة	الرقم	اسم الدولة
1	جمهورية ألبانيا	13	جمهورية موزمبيق
2	بربادوس	14	جمهورية بنما
3	بوركيينا فاسو	15	جمهورية الفلبين
4	مملكة كمبوديا	16	جمهورية السنغال
5	جزر الكايمان	17	جمهورية جنوب السودان
6	جمهورية كوتغو الديمقراطية	18	الجمهورية العربية السورية (سوريا)
7	جبل طارق	19	جمهورية تنزانيا
8	جمهورية هايتي	20	الجمهورية التركية
9	جمايكا	21	جمهورية اوغندا
10	المملكة الأردنية الهاشمية (الأردن)	22	الإمارات العربية المتحدة
11	جمهورية مالي	23	الجمهورية اليمنية (اليمن)
12	المملكة المغربية	-	-

### ثالثاً

#### التنفيذ

يجب على كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل به من تاريخ تعميمه.

مدير وحدة المتابعة المالية

د. فراس مرار

المرفق: المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## المرفق

المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة  
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

المخاوف المتعلقة بأوجه القصور في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول

❖ القسم الأول: أوجه القصور من خلال تقارير التقييم (لكافة الدول):

يوضح هذا القسم، كيفية الوصول الى المخاوف المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح لدى الدول المدرجة في القائمة الرمادية، إضافة الى كافة الدول الأخرى التي تخضع للتقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي أو المجموعات النظرية، ويمكن الوصول الى تلك المخاوف من الاطلاع على تقارير التقييم المتبادل المتعلقة بتلك الدول، والتقارير المتابعة اللاحقة لهذا التقرير.

وتحتوي تقارير التقييم المتبادل (mutual evaluation reports) وتقارير المتابعة (follow-up reports) المنشورة على موقع مجموعة العمل المالي أو مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على كافة أوجه القصور والاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول المدرجة على قائمة المتابعة المعززة وكافة الدول الأخرى التي خضعت للتقييم، ويمكن الحصول على تلك وفق الآلية التالية:

أ. الوصول الى تقارير التقييم المتبادل باللغة الإنجليزية (لكافة الدول).

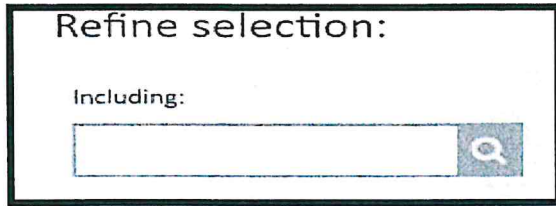
1. الدخول الى الموقع الالكتروني:

[www.fatf-gafi.org](http://www.fatf-gafi.org)

2. اختيار بند (publications) ثم (mutual evaluations)

3. البحث عن اسم الدولة باللغة الإنجليزية على نافذة البحث

الموضحة بالصورة الموضحة جانباً.



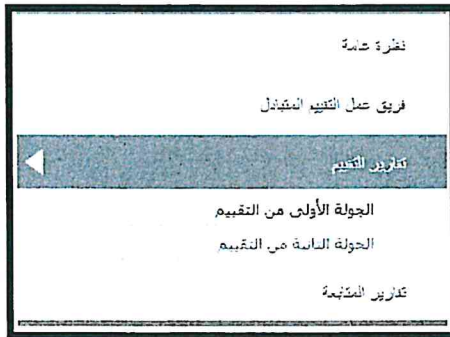
ب. الوصول الى تقارير التقييم المتبادل باللغة العربية (للدول الخاضعة لتقييم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

1. الدخول الى الموقع الالكتروني:

[www.menafatf.org/ar](http://www.menafatf.org/ar)

3. اختيار بند (التقييم المتبادل) ثم (تقارير التقييم - الجولة الثانية من التقييم)، أو تقارير المتابعة.

4. اختيار التقرير من القائمة التي تظهر حسب اسم الدولة.



مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

❖ القسم الثاني: تنفيذ خطط العمل لمعالجة أوجه القصور

قدّمت الدول المدرجة على القائمة الرمادية التزاماً سياسياً عالياً لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية المتعلقة بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وما زالت تلك الدول تتخذ التزاماتها لمعالجة باقي أوجه القصور. وتوضح البنود ادناه المحاور الأساسية التي تعمل تلك الدول على معالجتها أو تلك التي تم معالجتها والتي تعتمد على أوجه القصور المحددة وفقاً لتقارير التقييم المتبادل وتقارير المتابعة، حيث يجب أخذها بعين الاعتبار سواء كانت سلبية أم إيجابية:

الدولة	المحاور الأساسية
Albania	<p>Since February 2020, when Albania made a high-level political commitment to work with the FATF and MONEYVAL to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Albania has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by enacting an adequate legal framework for violations of company and NPO registration obligations and implementing proportionate and dissuasive sanctions against entities that failed to declare their beneficial owners in the registry by the deadline. Albania should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by increasing the number of money laundering indictments that it brings to court for prosecution.</p> <p>The FATF expresses concern that Albania failed to complete its action plan, which fully expired in February 2022. The FATF strongly urges Albania to swiftly demonstrate significant progress in completing its action plan by February 2023 or the FATF will consider next steps if there is insufficient progress.</p> <p>Additionally, the FATF expresses concern that Albania's plans for a possible Voluntary Tax Compliance (VTC) programme do not comply with the FATF's principles for managing the AML/CFT implications of VTCs or FATF's best practices for such programmes. Albania should revise its draft VTC law and work with MONEYVAL to ensure that any VTC law passed or implemented has adequate safeguards to prevent the potential for abuse of the programme for money laundering or terrorist financing purposes.</p>
Barbados	<p>Since February 2020, when Barbados made a high-level political commitment to work with the FATF and CFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Barbados has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by, demonstrating the ability to enforce breaches of BO requirements, strengthening the relationship between the FIU and LEAs, improving the ML database, and demonstrating progress in the investigation, seizure and forfeiture of cash and assets. Barbados should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) taking appropriate measures to prevent legal persons and arrangements from being misused for criminal purposes, and ensuring that accurate and up-to-date basic and beneficial ownership information is available on a timely basis; (2) demonstrating that ML investigations and prosecutions are in line with the country's risk profile; (3)</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>further pursuing confiscation in ML cases, including by repatriating or sharing confiscated assets with other countries.</p> <p>The FATF urges Barbados to swiftly complete its action plan as all deadlines have now expired and to address the above-mentioned strategic deficiencies by February 2023.</p>
<b>Burkina Faso</b>	<p>Since February 2021, when Burkina Faso made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Burkina Faso has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by strengthening its efforts to pursue confiscation as a policy objective. Burkina Faso should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) updating its understanding of ML/TF risks, including through the revision of the national risk assessment in line with the sectoral priorities identified in its national strategy; (2) seeking mutual legal assistance (MLA) and other forms of international cooperation in line with its risk profile; (3) strengthening of resource capacities of all AML/CFT supervisory authorities and implementing risk based supervision of FIs and DNFBPs; (4) maintaining comprehensive and updated basic and beneficial ownership information and strengthening the system of sanctions for violations of transparency obligations; (5) increasing the diversity of STR reporting; (6) enhancing the resources of the FIU to provide additional capacity building and training to FIs, DNFBPs and the investigative and judicial authorities; (7) conduct training for LEAs, prosecutors and other relevant authorities; (8) enhancing capacity and support for LEAs and prosecutorial authorities involved in combatting TF, in line with the TF National Strategy; and (9) implementing an effective targeted financial sanctions regime related to TF and PF as well as risk-based monitoring and supervision of NPOs.</p>
<b>Cambodia</b>	<p>In February 2019, Cambodia made a high-level political commitment to work with the FATF and APG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. At its October 2022 Plenary, the FATF made the initial determination that Cambodia has substantially completed its action plan and warrants an on-site visit to verify that the implementation of Cambodia's AML/CFT reforms has begun and is being sustained, and that the necessary political commitment remains in place to sustain implementation and improvement in the future. Cambodia has made a number of key reforms, including to improve: (1) MLA law and providing training on MLA to prosecutors and judges; (2) risk-based supervision for FIs and DNFBPs; (3) the legal framework on preventive measures and conducting outreach to the casino, real-estate and MVTs sectors; (4) the quality and quantity of FIU disseminations, demonstrating an increase in ML investigations in line with risk; (5) its effectiveness in asset confiscation; and (6) establishing a legal framework for implementing UN sanctions related to targeted financial sanctions for PF and providing training to strengthen the skills of competent authorities to implement</p>



مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	TFS for PF. The FATF will continue to monitor the COVID-19 situation and conduct an on-site visit at the earliest possible date.
The Cayman Islands	<p>Since February 2021, when the Cayman Islands made a high-level political commitment to work with the FATF and CFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, the Cayman Islands has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by imposing adequate and effective sanctions in cases where relevant parties (including legal persons) do not file accurate, adequate and up-to-date beneficial ownership information in line with those requirements. The Cayman Islands should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by demonstrating that they are prosecuting all types of money laundering cases in line with the jurisdiction's risk profile and that such prosecutions are resulting in the application of dissuasive, effective, and proportionate sanctions.</p> <p>The FATF urges the Cayman Islands to swiftly complete its action plan as all deadlines have now expired and to address the above-mentioned strategic deficiency by February 2023.</p>
The Democratic Republic of the Congo	<p>In October 2022, the DRC made a high-level political commitment to work with the FATF and GABAC to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in October 2020, the DRC has made progress on some of the MER's recommended actions including making confiscation of proceeds of crime a policy priority. The DRC will work to implement its FATF action plan by: (1) finalising the NRA on ML and TF and adopting an AML/CFT national strategy; (2) designating supervisory authorities for all DNFBP sectors, and developing and implementing a risk-based supervision plan; (3) adequately resourcing the FIU, and build its capacity to conduct operational and strategic analysis; (4) strengthening the capabilities of authorities involved in the investigation and prosecution of ML and TF; and (5) demonstrating effective implementation of TF and PF-related TFS.</p>
Gibraltar (Statement from June 2022)	<p>In June 2022, Gibraltar made a high-level political commitment to work with the FATF and MONEYVAL to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in December 2019, Gibraltar has made progress on a significant number of its MER's recommended actions, such as completing a new national risk assessment, addressing the technical deficiencies in relation to BO-related record keeping, introducing transparency requirements for nominee shareholders and directors, strengthening the financial intelligence unit, and refining its ML investigation policy in line with risks. Gibraltar should work on implementing its action plan, including by: (1) ensuring that supervisory authorities for non-bank financial institutions and DNFBPs use a range of effective, proportionate, and dissuasive sanctions for AML/CFT breaches; and (2) demonstrating that it is more actively and successfully pursuing final confiscation</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	judgements, through criminal or civil proceedings based on financial investigations.
Haiti	<p>In June 2021, Haiti made a high-level political commitment to work with the FATF and CFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Haiti should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) completing its ML/TF risk assessment process and disseminating the findings; (2) facilitating information sharing with relevant foreign counterparts; (3) addressing the technical deficiencies in its legal and regulatory framework that impede the implementation of AML/CFT preventive measures and implementing risk-based AML/CFT supervision for all financial institutions and DNFBPs deemed to constitute a higher ML/TF risk; (4) ensuring basic and beneficial ownership information are maintained and accessible in a timely manner; (5) ensuring a better use of financial intelligence and other relevant information by competent authorities for combatting ML and TF; (6) addressing the technical deficiencies in its ML offence and demonstrating authorities are identifying, investigating and prosecuting ML cases in a manner consistent with Haiti's risk profile; (7) demonstrating an increase of identification, tracing and recovery of proceeds of crimes; (8) addressing the technical deficiencies in its TF offence and targeted financial sanctions regime; and (9) conducting appropriate risk-based monitoring of NPOs vulnerable to TF abuse without disrupting or discouraging legitimate NPO activities.</p>
Jamaica	<p>In February 2020, Jamaica made a high-level political commitment to work with the FATF and CFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Jamaica should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) including all FIs and DNFBPs in the AML/CFT regime and ensuring adequate, risk-based supervision in all sectors; (2) taking appropriate measures to prevent legal persons and arrangements from being misused for criminal purposes, and ensuring that accurate and up-to-date basic and beneficial ownership information is available on a timely basis to competent authorities; and (3) implementing a risk-based approach for supervision of the NPO sector to prevent abuse for TF purposes.</p> <p>The FATF expresses concern that Jamaica failed to complete its action plan, which fully expired in January 2022. The FATF strongly urges Jamaica to swiftly demonstrate significant progress in completing its action plan by February 2023 or the FATF will consider next steps if there is insufficient progress.</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

Jordan	<p>Since October 2021, when Jordan made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Jordan has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by strengthening its legal and operational TF-related TFS framework, increasing capacity for risk-based DNFBP supervision, making basic and beneficial ownership information accessible by competent authorities, maintaining statistics on ML investigations and prosecution and strengthening its legal framework with respect to confiscation. Jordan should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) completing and disseminating the ML/TF risk assessments of legal persons and virtual assets; (2) Improving risk based supervision and applying effective, proportionate, and dissuasive sanctions for noncompliance; (3) Conducting training and awareness raising programs for DNFBPS on their AML/CFT obligations, particularly with regard to filing and submitting STRS; (4) Maintaining comprehensive and updated basic and beneficial ownership information on legal persons and legal arrangements; (5) Pursuing money laundering investigations and prosecutions, including through parallel financial investigations, for predicate offences in line with the risk identified in the NRA; (6) Monitoring and effectively supervising the compliance of FIs and DNFBPS with TFS obligations; and (7) Developing and implementing a risk-based approach for supervision of the NPO sector to prevent abuse for TF purposes.</p>
Mali	<p>In October 2021, Mali made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Mali should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) implementing the national strategic AML/CFT action plan in line with the NRA; (2) developing and starting to implement a risk based approach for the AML/CFT supervision of all FIs and higher risk DNFBPs and demonstrating effective, proportionate and dissuasive sanctions for noncompliance; (3) conducting a comprehensive assessment of ML/TF risks associated with all types of legal persons; (4) increasing the capacity of the FIU and the LEAs and enhancing their cooperation on the use of financial intelligence; (5) ensuring relevant competent authorities are involved in investigation and prosecution of ML; (6) strengthening the capacities of relevant authorities responsible for investigation and prosecution of TF cases; (7) establishing a legal framework and procedures to implement TFS related to TF and PF; and (8) implementing a risk-based approach for supervision of the NPO sector to prevent abuse for TF purposes.</p>
Morocco	<p>In February 2021, Morocco made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. At its October 2022 plenary, the FATF has made the initial determination that Morocco has substantially completed its action plan and warrants an on-site assessment to verify that the implementation of Morocco's AML/CFT reforms has begun and is being sustained, and that the necessary political commitment remains in place to sustain implementation in the future. Morocco has made the following key reforms, including: (1) improving risk-based supervision and taking</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	remedial actions and applying effective, proportionate and dissuasive sanctions for non-compliance; (2) strengthening its TFS framework and monitoring FIs and DNFBP's compliance with TFS obligations; (3) undertaking and sharing the results of the risk assessment on the misuse of all types of legal persons with the private sector and the competent authorities; (4) increasing the diversity of suspicious transactions reporting; and (5) establishing asset seizing and confiscation procedures.
Mozambique	In October 2022, Mozambique made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. Since the adoption of its MER in April 2021, Mozambique has made progress on some of the MER's recommended actions to improve its system including by finalising its NRA and strengthening its asset confiscation efforts. Mozambique will work to implement its FATF action plan by: (1) ensuring cooperation and coordination amongst relevant authorities to implement risk-based AML/CFT strategies and policies; (2) conducting training for all LEAs on mutual legal assistance to enhance the gathering of evidence or seizure/confiscation of proceeds of crime; (3) providing adequate financial and human resources to supervisors, developing and implementing a risk-based supervision plan; (4) providing adequate resources to the authorities to commence the collection of adequate, accurate and up-to-date beneficial ownership information of legal persons; (5) increasing the human resources of the FIU as well as increasing financial intelligence sent to authorities; (6) demonstrating LEAs capability to effectively investigate ML/TF cases using financial intelligence; (7) conducting a comprehensive TF Risk Assessment and begin implementing a comprehensive national CFT strategy; (8) increasing awareness on TF and PF-related TFS; and (9) carrying out the TF risk assessment for NPOs in line with the FATF Standards and using it as a basis to develop an outreach plan.
Panama	<p>Since June 2019, when Panama made a high-level political commitment to work with the FATF and GAFILAT to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Panama has taken important steps towards improving its AML/CFT regime, including by ensuring effective, proportionate, and dissuasive sanctions in response to AML/CFT violations. However, Panama should continue to take urgent action to fully address remaining measures in its action plan as all timelines have already expired in January 2021. Panama should therefore continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) ensuring adequate verification, of up-to-date beneficial ownership information by obliged entities and timely access by competent authorities, establishing effective mechanisms to monitor the activities of offshore entities, and further implementing the specific measures to prevent the misuse of nominee shareholders and directors; and (2) demonstrating its ability to investigate and prosecute ML involving foreign tax crimes.</p> <p>The FATF again expresses significant concern that Panama failed to complete its action plan, which fully expired in January 2021. The FATF strongly urges Panama to swiftly complete its action plan by February 2023 or the FATF will consider</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	calling on its members and urging all jurisdictions to apply enhanced due diligence to business relations and transactions with Panama.
Philippines	Since June 2021, when the Philippines made a high-level political commitment to work with the FATF and APG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, the Philippines has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by demonstrating that appropriate measures are being taken with respect to the NPO sector and implementing supervision for targeted financial sanctions. The Philippines should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) demonstrating that effective risk-based supervision of DNFBPs is occurring; (2) demonstrating that supervisors are using AML/CFT controls to mitigate risks associated with casino junkets; (3) enhancing and streamlining LEA access to BO information and taking steps to ensure that BO information is accurate and up-to-date; (4) demonstrating an increase in the use of financial intelligence and an increase in ML investigations and prosecutions in line with risk; (5) demonstrating an increase in the identification, investigation and prosecution of TF cases; and (6) enhancing the effectiveness of the targeted financial sanctions framework for both TF and PF by demonstrating that DNFBPs understand their obligations.
Senegal	<p>Since February 2021, when Senegal made a high-level political commitment to work with the FATF and GIABA to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Senegal has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by ensuring consistent understanding of ML/TF risks across relevant authorities through training and outreach, and seeking MLA and other forms of international cooperation. Senegal should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) improving compliance by detecting AML/CFT violations and imposing effective, proportionate and dissuasive sanctions against non-compliant entities; (2) updating and maintaining comprehensive beneficial ownership information on legal persons and arrangements and strengthening the system of sanctions for violations of transparency obligations; (3) strengthening the authorities understanding of TF risks and enhancing capacity and support for LEAs and prosecutorial authorities involved in combatting TF in line with the 2019 TF National Strategy; and (4) implementing an effective TFS regime related to TF and PF as well as risk-based monitoring and supervision of NPOs.</p> <p>The FATF notes Senegal's continued progress across its action plan, however all deadlines have now expired and work remains. The FATF encourages Senegal to continue to implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible.</p>
South Sudan	In June 2021, South Sudan made a high-level political commitment to work with the FATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime. South Sudan became a member of ESAAMLG in September 2022 and committed to undergo a mutual evaluation. South Sudan should continue to work to implement its action plan, including by: (1) conducting a comprehensive review of the AML/CFT Act (2012), with the support of international partners, including technical assistance,

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>to comply with the FATF Standards; (2) becoming a party to and fully implementing the 1988 Vienna Convention, the 2000 Palermo Convention, and the 1999 Terrorist Financing Convention; (3) ensuring that competent authorities are suitably structured and capacitated to implement a risk-based approach to AML/CFT supervision for financial institutions; (4) developing a comprehensive legal framework to collect and verify the accuracy of beneficial ownership information for legal persons; (5) operationalising a fully functioning and independent FIU; (6) establishing and implementing the legal and institutional framework to implement targeted financial sanctions in compliance with United Nations Security Council Resolutions on terrorism and WMD proliferation financing; and (7) commencing implementation of targeted risk-based supervision/monitoring of NPOs at risk of TF abuse.</p> <p>The FATF notes South Sudan’s limited progress across its action plan. The FATF again encourages South Sudan to continue to demonstrate its strong political and institutional commitment to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, particularly in supporting the lead AML/CFT agency in coordinating national AML/CFT efforts.</p>
Syria	<p>Since February 2010, when Syria made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to address its strategic AML/CFT deficiencies, Syria has made progress to improve its AML/CFT regime. In June 2014, the FATF determined that Syria had substantially addressed its action plan at a technical level, including by criminalising terrorist financing and establishing procedures for freezing terrorist assets. While the FATF determined that Syria has completed its agreed action plan, due to the security situation, the FATF has been unable to conduct an on-site visit to confirm whether the process of implementing the required reforms and actions has begun and is being sustained. The FATF will continue to monitor the situation, and will conduct an on-site visit at the earliest possible date.</p>
Turkey	<p>Since October 2021, when Türkiye made a high-level political commitment to work with the FATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Türkiye has taken further steps towards improving its AML/CFT regime, including by increasing the human resources at the FIU to conduct analysis and pursuing a number of domestic designations under UNSCR 1373 to target terrorist financing in line with Türkiye’s risk profile. Türkiye should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) increasing on-site inspections by supervisors across all sectors, commensurate with risk; (2) enhancing the use of financial intelligence to support ML investigations and increasing proactive disseminations by the FIU; (3) undertaking more complex money laundering investigations and prosecutions; (4) setting out clear responsibilities and measurable performance objectives and metrics for the authorities responsible for recovering criminal assets and pursuing terrorism financing cases and using statistics to update risk assessments and inform policy; (5) conducting more financial investigations in terrorism cases, prioritising TF</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
 بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

	<p>investigations and prosecutions related to UN-designated groups, and ensuring TF investigations are extended to identify financing and support networks; (6) concerning targeted financial sanctions, pursuing outgoing requests to third-countries related to UN-designated groups, in line with Türkiye's risk profile; and (7) to fully implement a risk-based approach to supervision of non-profit organisations to prevent their abuse for terrorist financing, taking steps to ensure that audits conducted are risk-based, that supervision does not disrupt or discourage legitimate NPO activity such as fundraising, and that sanctions applied are proportionate to any violations.</p> <p>The FATF continues to monitor Türkiye's oversight of the NPO sector. Türkiye is urged to demonstrate the implementation of the risk-based approach to supervision of NPOs in line with the FATF Standards</p>
<p>Uganda</p>	<p>Since February 2020, when Uganda made a high-level political commitment to work with the FATF and ESAAMLG to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, Uganda demonstrated progress, including completing the ML/TF risk assessment of legal persons and arrangements. Uganda should continue to work to implement its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) developing and implementing risk-based supervision of FIs and DNFBPs; (2) ensuring that competent authorities have timely access to accurate basic and beneficial ownership information for legal entities; (3) demonstrating LEAs and judicial authorities apply the ML offence consistent with the identified risks; (4) establishing and implementing policies and procedures for identifying, tracing, seizing and confiscating proceeds and instrumentalities of crime; and (5) addressing the technical deficiencies in the legal framework to implement PF-related targeted financial sanctions. The FATF continues to monitor Uganda's oversight of the NPO sector to encourage the application of the risk-based approach to supervision of NPOs in line with the FATF Standards and mitigate unintended consequences.</p> <p>The FATF strongly urges Uganda to swiftly implement its action plan to address the above-mentioned strategic deficiencies as soon as possible as all deadlines expired in May 2022</p>

مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

<p>The United Arab Emirates</p>	<p>Since February 2022, when the United Arab Emirates (UAE) made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime, the UAE demonstrated positive progress, including by providing additional resources to the FIU to strengthen the FIU analysis and provide financial intelligence to LEAs and the Public Prosecutors for combating of high-risk ML threats.</p> <p>The UAE should continue to work to implement its FATF action plan by: (1) demonstrating through case studies and statistics a sustained increase in outbound MLA requests to help facilitate investigation of TF, ML, and high-risk predicates; (2) enhancing and maintaining a shared understanding of the ML/TF risks between the different DNFBP sectors and institutions; (3) showing an increase in the number and quality of STRs filed by FIs and DNFBPs; (4) ensuring a more granular understanding of the risk of abuse of legal persons and, where applicable, legal arrangements, for ML/TF; (5) demonstrate greater use of financial intelligence to pursue high-risk ML threats; and demonstrating a sustained increase in effective investigations and prosecutions of different types of ML cases consistent with UAE's risk profile; and (6) proactively identifying and combating sanctions evasion, including by demonstrating a better understanding of sanctions evasion among the private sector.</p>
<p>Yemen</p>	<p>Since February 2010, when Yemen made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to address its strategic AML/CFT deficiencies, Yemen has made progress to improve its AML/CFT regime. In June 2014, the FATF determined that Yemen had substantially addressed its action plan at a technical level, including by: (1) adequately criminalising money laundering and terrorist financing; (2) establishing procedures to identify and freeze terrorist assets; (3) improving its customer due diligence and suspicious transaction reporting requirements; (4) issuing guidance; (5) developing the monitoring and supervisory capacity of the financial sector supervisory authorities and the financial intelligence unit; and (6) establishing a fully operational and effectively functioning financial intelligence unit. While the FATF determined that Yemen has completed its agreed action plan, due to the security situation, the FATF has been unable to conduct an on-site visit to confirm whether the process of implementing the required reforms and actions has begun and is being sustained. The FATF will continue to monitor the situation, and conduct an on-site visit at the earliest possible date.</p>



مرفق بقرار وحدة المتابعة المالية رقم (2022/3)  
بشأن قوائم الدول مرتفعة المخاطر والدول تحت المتابعة المعززة

❖ القسم الثالث: الدول التي تم حذفها من القائمة الرمادية

Jurisdiction No Longer Subject to Increased Monitoring by the FATF	
Nicaragua	<p>The FATF notes Nicaragua's progress in improving the elements of its AML/CFT regime covered by its action plan. Nicaragua has addressed technical deficiencies to meet the commitments of its action plan regarding strategic deficiencies in the areas that the FATF identified in February 2020. Nicaragua is therefore no longer subject to the FATF's increased monitoring process.</p> <p>However, the FATF is strongly concerned by the potential misapplication of the FATF Standards resulting in the suppression of Nicaragua's non-profit sector. Nicaragua should continue to work with GAFILAT to improve further its AML/CFT regime, including by ensuring its oversight of NPOs is risk-based and in line with the FATF Standards. Nicaragua is strongly encouraged to continue cooperating with GAFILAT on this issue.</p>
Pakistan	<p>The FATF welcomes Pakistan's significant progress in improving its AML/CFT regime. Pakistan has strengthened the effectiveness of its AML/CFT regime and addressed technical deficiencies to meet the commitments of its action plans regarding strategic deficiencies that the FATF identified in June 2018 and June 2021, the latter of which was completed in advance of the deadlines, encompassing 34 action items in total. Pakistan is therefore no longer subject to the FATF's increased monitoring process.</p> <p>Pakistan will continue to work with APG to further improve its AML/CFT system.</p>